متاخرا ايضا بالغير فكون الواجب بالذات واجبا بالغير ممكنا بالذات وانه باطل فاذن وجوب المتقدم
ان كان عين المتاخر لزم تقدم الشئ على نفسه وان كان غيره ننقل الكلام حتى نذهب سلسلة الموجودات
الى غير النهاية فلم تنته او ينتهي الى وجوب وجوده وهو عين الذات فلزم المطلوب واما
الثاني فلان تعين الواجب ان لم يكن نفس ذاته كان زائدا على الذات عارضا مثل ما ذكرنا
في الوجود والوجوب فيكون ممكنا معلولا للذات والعلة متقدمة بالتعين على معلوله فالواجب
تعين قبل تعينه فالمتقدم ان كان عين المتاخر لزم تقدم الشئ على نفسه وان كان غيره
يعود التردد فاما ان نذهب التعينات الى غير النهاية وهو محال او تنتهي الى التعين هو
نفس الذات وهو المطلوب واعلم ان بعض المقدمات مطوية في بيان ما بين المطلوبين لوضوحهما
مما تقدم في الوجود فلا نعقل عنها قال ومما يوجب توحيد الواجب اه اقول لو كان في الخارج
موجودان كل واحد منهما واجب الوجود لذاته لاشتركا في وجوب الوجود وامتاز
كل منهما عن الآخر بشئ اما الاول فثابت بالوفق واما الثاني فلان كل اثنين
اشتركا في معنى من المعاني فلابد ان يمتاز احدهما عن الآخر بشئ والا لم يكونا اثنين
اذ الامتياز من لوازم الاثنينية وانتفاء الملزوم من لوازم انتفاء اللازم فما به
امتاز كل منهما عن الآخر اما ان يكون تمام حقيقة او لا يكون وكلاهما باطل اما الاول فلان
ما به الامتياز لو كان تمام حقيقة كل منهما كان ما به الاشتراك من وجوب الوجود خارجا عن كل
منهما بالضرورة وذاتيا في ثابت بالبرهان ان وجوب الوجود نفس ذات الواجب واما الثاني

فلان ما به الامتياز ان لم يكن تمام الحقيقة كان كل منهما مركبا تما به الاشتراك وتما به الامتياز فلزم
افتقار كل منهما المستلزم لامكانهما وهو خلاف المفروض واعترض ايضا بانا لا نسلم ان ما به الامتياز ان
لم يكن تمام الحقيقة لزم التركيب وانما يلزم ان لم يكن ما به الامتياز عارضا وهو ممنوع واجيب عنه
بان ما به الامتياز ان كان عارضا فما به الاشتراك الذي هو وجوب الوجود اما ان يكون
تمام الحقيقة او جزءا منها او عارضا لها والكل باطل اما الاول فلان ما به الاشتراك ان كان
تمام الحقيقة كان ما به الامتياز عارضا والعارض المميز للشخص هو التعين فيكون تعين الواجب
عارضا لذاته وهو خلاف ما ثبت بالدليل واما الثاني فلانه يستلزم التركيب وهذا ظاهر البطلان
واما الثالث فقد تبين بطلانه واجاب ابن سديد اما اولا فلانه كلام على التسليم اما
لا يخفى واما ثانيا فلانه مشتمل على استدراك عظيم اذ يمكن ان يقال ما به الامتياز ان لم يكن تمام
الحقيقة بحيث يكون مقوما اذ لو لم يكن مقوما على التقدير لكان عارضا لا محالة والعارض المميز
هو التعين فلزم كون التعين عارضا فاتى المقدمات مستدرك كله وقد تكرر لكلام هذا القائل
ان الواجب تعالى نوعه منحصر في شخصه وهذا ايضا ابن سديد وان كان مثله صادرا عن بعض المتحرين لانه
انما يصح ان لو كان للواجب ماهية نوعية وذاتية في ما قرر عندهم من ان تعين الواجب ابن
عارضا لماهيته بل نفس ذاته قال وهل في ان الواجب لذاته واجب اه اقول واجب لذاته
واجب من جميع جهاته اي يجب حصول جميع ما يمكن له من صفات الكمال وليس له حالة ممكنة غير حالة
يقع حصولها وذلك لان جميع ما يمكن له من الصفات يكفي ذاته في حصوله وكل ما يكفي ذاته في حصوله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)